



مقدمة / الجزء الأول

يمكن تقسيم الإمامة إلى إمامية واقعية وإمامية ظاهرية:  
ما الإمامة الواقعية، فقد بيّنها الإمام الرضا عليه السلام في رواية طويلة عن  
العزيز بن مسلم، نذكر شيئاً منها: «يا عبد العزيز.. هل بعرفون  
ر الإمامة ومحملها من الأمة فيجوز فيها اختيارهم، إن الإمامة أجل  
رأ وأعظم شأناً وأعلا مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً من أن يبلغها  
اس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم...  
الإمامية هـ، منزلة الأنبياء، وارث الأوصياء، اـ، الإمامة خلافة الله

لخلافة الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه وميراث الحسن  
حسين<sup>هـ</sup>، إن الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا،  
بِنْ المؤمنين، إن الإمامة أئمّة الإسلام التّامّي، وفرعه الشّامي، بالإمام  
الصلوة والزكوة والصيام والحجّ والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات،  
ضياء الحدود والأحكام، ومنع النّغور والأطراف... فمن ذا الذي يبلغ  
رُفقة الإمام، أو يمكنه اختياره، هيئات هيئات، ضللت العقول، وتأهّلت  
علوم، وحاررت الأباب... وكيف يوصف بكلّه، أو ينعت بكتّبه، أو يفهم  
يُءى من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه ويغنى غناه، لا كيف وأى؟ وهو  
يُبيّث النّجم من يد المتناولين، ووصف الواصفين، فأين الاختيار من  
هذا؟ وأين العقول عن هذا؟ وأين يوجد مثل هذا؟! أنتظرون أن ذلك  
يُجد في غير آل الرسول محمد؟ كذبتهم والله أنفسهم، ومنتهم  
باطيل، فارقوها مرتفقاً صعباً دحضاً، تزلّ عنده إلى الحضيض أقدامهم،  
وايا إقامة الإمام بعقلها حاتمة باتورة ناقصة، وآراء مضلّة، فلم يزدادوا  
به إلا بعداً...، فالإمامية الواقعية ثابتة للملخص عليه السلام، قُيل الناس به  
لما طال، بما الإمام أنه لا في هذا الارتفاع من المأقا شبيه

عارض مع الديموقراطية التي هي الطريقة العقلانية لتنصيب الحاكم. نقول: أولاً: لا نريد هنا الخوض في ثغرات الديموقراطية التي يعترف بها الغربيين أنفسهم، حيث بحثوا طويلاً في كيفية تبرير حكم الأكثريات الأقلية، وغيرها من الثغرات المذكورة، إلا أننا نقول: ما هي قيمة الديموقراطية في قبال الحق الإلهي حتى نقول بوجود التعارض بينهما؟! حقوقية والإنسانية كما يقول معتقدوها، فكيف يمكن لمؤمن بالله إلى أن يجعل الحق الإلهي في مصاف هذا النتاج البشري؟! نعم، "نحن نؤمن بالديموقراطية عملياً بمحاطات موضوعية معينة، ولكن هذا لا يعني أن نتحمّلها ديناً، والآن تقضي بها فكراً، والآن تتحمسها منطقاً ونتيجةً، نردد منها ما يرد العقل والدين".

فانياً إن الإمامة مسألة جعلية إلهية، فالله تبارك وتعالى هو الذي يعلم الإمامة عند من يشاء ويراه الأصلح لذلك، فبالإضافة إلى دليل نقل على ذلك - وهو دليل قاعدة اللطفـ فقد دل النقل على ذلك، فما في قوله تعالى: [وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً] يهدون بأمرنا لما صبروا و كانوا انتا يوقنون، فالله تعالى هو الذي يجعل الأئمة لا الناس، وكذلك الله تعالى على لسان موسى عليه السلام: [وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي، هارون يٰ]، فالنبي موسى عليه السلام لم يجعل أخيه هارون وزيراً من تلقاء نفسه، مما طلب من الله تعالى أن يجعله وزيراً لأنـ هذا يجعل لا يكون إلا من

الثالث: يمكن القاضي عليهم بأن ما تشكرون به على الإمامة يأتي حتى  
في النبوة، فهل نبأ النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه تعارض مع الديموقراطية عندكم؟ لا

يابعاً: هل الديموقراطية هدف أم وسيلة؟ لا شك أنّ الديموقراطية في  
التفكيرين هي وسيلة لإقامة العدل والقضاء بين الناس وليس  
فأنا في حد ذاتها، ولذا لو جاءت نظرية أخرى تضمن تحقيق العدل  
نـ الناس لأخذ بها، ولذا نقول بأن التنصيب الإلهي يضمن للإنسان

عادته وإقامة العدل، وبالتالي لا معنى للتمسك بالديموقратية.  
لمناقشة الثالثة: وهي المرتبطة بقولهم إن أهداف الدين تتعارض  
أهداف الحكومة، فهدف الدين هداية الناس وإعمار الآخرة، بينما  
فـ الحكومة هو إقامة العدل والقضاء بين الناس وإعمار الدنيا، فلو  
يـ الدين إن إقامة العدل والقضاء بين الناس لتنفر الناس من الدين؛  
تـبار أن طبيعة إقامة العدل تختلف سخطاً وأثراً سيئاً لدى المحكوم  
بـ الأحكام القصاصية، وهذا ينافي مع أهداف الدين.

يُنقول: أولاً: لا نرى أي تعارض بين الأهداف، بل العكس من ذلك؛  
ثانياً: إقامة العدل والقضاء بين الناس يعتبر طرifice لهداية الناس  
بإرشادهم الدين الحق، فالناس كلما رأى العدل انشدّت واقتربت نحو  
هذا الدين أكثر.

انانيا: اما بالنسبة لامتعاض بعضهم وحقوقهم على بعض الاحكام  
قضائية الصادرة في حقهم فهذا لا يعني رفض حكومة الدين كما هو  
صح، فإن هذا الامتعاض منهم من غير وجه حق، وإلا فلازم ذلك إلغاء  
المحاكم؛ لأنّه ليس من مصلحة أي حكومة أن تجتمع التاقمين  
بها، وهل يقول بذلك عاقل؟!

المصدر: مجلة منارة للعلوم، العدد ٤٤، الجزء الأول من المقالة ويليه الجزء الثاني في العدد المستقبل

# حديث الغدير والإشادات المعاصرة

الشيخ عباس على الصائغ

م يذهب إلى السقية، ثم بعد السقية لم يبادر للثورة وجمع  
صحاب واسترداد حقه - لو كان له حق -، بل نجده قد رفض الخلافة  
بعد مقتل عثمان، فلو كان الإمام الصلوة منصبًا من قبل النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه فهو  
أن يرفض البيعة والخلافة؟ بل نجد أن الإمام الصلوة يستهين بهذا  
منصب غاية الاستهانة؛ وذلك فيما رواه ابن عباس حيث يقول:  
قلت على أمير المؤمنين الصلوة بني قار وهو يخصف نعله، فقال لي: «ما  
عنة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها! فقال الصلوة: والله لهي أحب إللي من  
تكنم»، فهذا كله شاهد على أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه لم ينتبه أصلًا للخلافة  
نبوة السياسة.

**شَاهِدُ السَّادِسِ:** أَنَّ أَصْحَابَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَام قد تَوَلَّوا الْمَنَاصِبِ فِي خِلَافَةِ الْخُلُفَاءِ الْتَّلَاثَةِ، مثَلُ: عَقَارَبَنْ يَاسِرَ الدِّيْ كَانَ وَالِّيَ الْكُوفَةِ، سَلَمَانَ الْفَارَسِيَّ الَّذِي كَانَ وَالِّيَ الْمَدَائِنِ، وَكَانُوا يَشَارِكُونَ الْقَوْمَ فِي وَبِهِمْ كَمَا فِي فَتْحِ بَلَادِ فَارِسِ وَأَفْرِيقِيَا، هَذَا مَضَافًا إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَسَارِلَ كَانَ يَقْدِمُ الْمُشَوَّرَةَ وَالْتَّصِيَحَةَ لِلْقَوْمِ، وَيَتَعَاوَنُ مَعَهُمْ، وَهَذَا هَدَى عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَام كَانَ مَوْافِقًا لَهُمْ فِي سِيَاسَتِهِمْ، وَأَنَّ الْأَصْحَابَ يَفْهَمُوهُمْ مِنْ حَدِيثِ الْغَدَيرِ إِلَى الْإِمامَةِ الْدِينِيَّةِ، دُونَ الْإِمامَةِ الْدِينِيَّةِ.

**شَاهِدُ السَّابِعِ:** أَنْ سِيرَةَ الْأَنْفَهَةِ كَانَتْ قَائِمَةً عَلَى الرُّضْضِ مِنْ تَوْلِي  
لِخَلَافَةِ فَأَمَّا الْإِمَامُ عَلَيْهِ الْمَسْطَحُ فَهُوَ إِنَّمَا قَبْلَ بِالخَلَافَةِ بَعْدَ إِلْحَاجِ النَّاسِ  
بِهِ مِنْ بَعْدِ مَقْتَلِ عُثْمَانَ، وَأَمَّا الْإِمَامُ الْحَسَنُ عَلَيْهِ فَهُوَ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ  
بِالخَلَافَةِ مِنَ الْأَسَاسِ، بَلْ كَانَ يَرِيدُ الصَّلَحَ مَعَ مَعَاوِيَةَ مِنْذَ أَنْ تَوْلِي  
الْأَفْلَقَ إِكْرَاكَهُ فَزَانَ الْخَلَافَةَ إِلَيْهِ إِلَاحَالَةَ زَانَ الْأَفْلَقَ

لخلافة، ولكن تكون رفضه للخلافة وتسليمه إياها لمعاوية من بدأها  
وف يُوجّح المؤتوريين من أصحابه ويُشعل أزمة داخلية بين الشيعة،  
على أولاً بتولي الخليفة لمدة مديدة، ثم سرعان ما تخلى عنها بعد  
افتضح لأهل الكوفة مقدار الخيانات التي حصلت في جيش الإمام  
حسن عليهما السلام، وبالنالي خفّ الصّغط على الإمام الحسن عليهما السلام، وهكذا سائر  
مئة المسلمين كانوا يرفضون القيام من أجل الأخذ بالخلافة، فهذا شاهد  
أنّهم لم يكونوا يرون أنّ الخلافة الدينية حق لهم ليطلبوا بها.  
ثانياً، نكتفي بهذه المجموعة من الشواهد التي تؤكّد على أنّ النبي ﷺ  
يُنصب الإمام على عليهما السلام خليفة على المسلمين في حادثة الغدير،  
ما جعله إماماً في الأمور الدينية فقد، وأرشد الناس إلى اختياره حاكماً  
باسيطاً ولكن لا على نحو الإلزام، فتبقى إمامـة الإمام رهينة ببيعة الأمة  
فـما لم تتعقد البيعة للحاكم من قبل الناس لن تقوم له الحاجة في  
اقـهم، ولكن ما إن يـبايعوه حتـى يكون حـكمـه مـلزمـاً لـهـمـ، وتـغـدوـ  
طـرـتهـ شـرـعـيـةـ، وـتـجـبـ عـلـيـهـمـ الطـاعـةـ شـرـعاًـ.  
هـذاـ تـامـ الكلـامـ فيـ بـيـانـ فـكـرةـ وـنـظـرـةـ بـعـضـ الـعـلـمـانـيـينـ لـحـادـثـةـ  
الـغـدـيرـ، وكـيفـ آنـهـمـ يـؤـلـونـ الـحـدـيـثـ بماـ يـتوـافقـ معـ نـظـريـتـهـمـ منـ فـصـلـ  
بـيـاسـةـ عنـ الدـيـنـ، وـهـمـ لـدـيـهـمـ كـذـلـكـ مـجـمـوعـةـ أـخـرىـ منـ الزـوـاـبـاتـ  
بـرـ حـدـيـثـ الـغـدـيرـ. يـسـتـنـدـونـ إـلـيـهـاـ فـيـ تـدـعـيمـ فـكـرـتـهـمـ، وـلـكـنـ اـقـتصـرـناـ  
مـاـ يـقـالـ فـيـ حـدـيـثـ الـغـدـيرـ، لأـهـمـيـتـهـ وـتـواتـرـهـ.  
**القسم الثاني: نقد ومناقشة هذه الفكرة**

يُنادي الآن لمناقشة هذا الطرح بشكل تفصيلي، وبالتحو الذي يرتفع أي إشكال قد يعلق في الذهن:

**مناقشة الأولى:** وهي ترتبط بالأساس الذي بنيت عليه هذه الفكرة نظرية، وهو أن حق انتخاب الحاكم هو من الحقوق الفطرية للإنسان يذكرها بالوجودان، فلا يجوز على الدين مخالفه هذا الحق الفطري.

ننقول: أولاً: إن القول بأن انتخاب الحاكم هو من الحقوق الفطرية

سان هو أول الكلام، فمن أين نعرف أنّ هذا من الحقوق الفطرية؟! وجدان لا يحكم بشيء هنا.

أنا إنّ المسلمين بالوجدان هو الا سلطنة لأحدٍ من البشر على أحدٍ من شر، ولكن هذا لا يعني الا سلطنة الله تعالى على مخلوقاته، بل الله لي هو المالك لكل شيء، وكل مالك فإن له التصرف في ملکه؛ كما

لـ حق الله عزوجل .  
الثـ إن المتكلمين قد أثبتوا في كتبهم أن الإمامة تجب عن الله  
لى بقاعدة الـطف العقلية [٣] ، فالعقل هو الذى يحكم بلزوم  
مبـ إمام على الأمة، فكيف يقال بأن مسألة اختيار الحاكم ترجع لأمر  
بشر وأنه حق من حقوقهم الفطرية؟!

بعاً: بالنسبة للحديث الذي تم الاستشهاد به والمروي عن أمير المؤمنين عليه السلام والذي جاء فيه: «.. أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، مما، ورعاً، عارفاً بالقضاء والستة»، فإنه لو نقلت الرواية بتمامها لانتفى شكال، حيث يصرح الإمام عليه السلام بعد ذلك بأن الله تعالى قد اختاره مما للناس وكفى المؤمنين ممؤونة الاختيار، حيث قال عليه السلام: «وأن أول ينبغي للمسلمين أن يختاروا إماماً يجمع أمرهم إن كانت بيرة لهم ويتابعوه ويطيعوه، وإن كانت الخيرة إلى الله وإلى رسوله فإن قد كفاهم التظير في ذلك والاختيار، ورسول الله قد رضي لهم إماماً يرهم بطاعته وأتباعه»، فهل هناك ما هو أصر من هذا الكلام في كون إمام على عليه السلام قد اختاره الله تعالى ورسوله عليه السلام لمنصب الخلافة؟

تعرّض الكاتب في هذا البحث إلى إشكالية فصل السياسة عن الدين التي يطرحها بعض العلمانيين، مستدلّين على فكرتهم بحديث الغدير وغيره، وقد عرض الكاتب أولاً فكرتهم التي ي يريدون تصويرها بشكل مستقلّ، وذكر الشّواهد عليها بشكل موضوعي، ثمّ قام بنقدها ومناقشتها بشكل مفصل وتجزئي.

يعتبر حديث الغدير من أقوى الأحاديث الدالة على إمامية وخلافة الإمام علي بن أبي طالب بعد النبي ﷺ سندًا ودلالةً، وكان هذا الحديث وما زال هو المعضلة لدى علماء العamaة في كيفية الجمع بين خلافة الخليفة الثلاثة وبين هذا الحديث؛ إذ إن هذا الحديث يرفض فكرة خلافة غير الإمام علي بن أبي طالب بعد النبي ﷺ، ولكن الواقع الذي حصل هو خلافة الخليفة الثلاثة، فمن هنا ومن أجل تبرير خلافة الثلاثة جاءت التشكيكات والتأويلات لحديث الغدير بما يتناسب مع الآراء والمصالح والاعتقاد، فمن هؤلاء العلماء من شنكّ في تواتر حديث الغدير، ومنهم من حاول تأويل معناه بما لا يخدش معتقده في الخلافة الثالثة، وهكذا.

وقد انبرى علماؤنا الأبرار للزّد على هذه التشكيكات والتّأويلات في كتبهم بما لا مزيد عليه، حتّى صار الأمر واضحًا وضوح الشّمس لـك كلًّا متأمّلًّا منصفًّا.

إلاّ أنه في الآونة الأخيرة ظهرت مجموعة أخرى تشكّل في حدث الغدير أو تحاول تأويله بما يتناسب مع منهجهم، وهو مجموعه الحدّاثيّين والعلمانيّين، سواء كانوا منتسبيين إلى مذهب الشّیعّة أم لا، فيحاولون هؤلاء تأويل حديث الغدير بما يتناسب مع فكرهم ومنهجهم وهو فصل التّسليّفة والدولة عن الدين، فهؤلاء يحاولون التّمسّك بكلّ فكرة تؤيد هذا المعنى، فنلاحظ أنّهم قد يتمسّكون مثلاً ببعض إشكالات علماء العامة القديمه التي يمكن أن تخدم فكرتهم كما سيُصبح، وكذلك يضيفون بعض الإشكالات الأخرى.

من هنا نحاول أن نطرح فكرتهم وإيرادتهم وإشكالاتهم على حدث الغدير بما يوضح الهدف الذي يريدون الوصول إليه، من دون حاجة إلى التّطرق إلى أسمائهم؛ فال مهم هو الفكرة، ثمّ نقوم بالزّد على تلك الإشكالات بما يسعه المقام.

فِيْقَ الْبَحْثِ فِيْ قَسْمَيْنْ:  
• الْقَسْمُ الْأَوَّلُ: تَوْضِيْحُ فَكْرَةِ عَدْمِ دَلَالَةِ حَدِيْثِ الْغَدِيرِ عَلَىِ الْجَمْعِ  
• سَيِّنُ الدِّيَنِ وَالشِّيَاطِيْنِ

سَوْفَ نَقُومُ فِي هَذَا الْقَسْمِ بِعَرْضِ فَكْرَتِهِمْ وَأَدَلَّتِهَا مِنْ دُونِ  
الْمَنَاقِشَةِ فِيهَا؛ حَتَّى تَتَشَكَّلَ الصُّورَةُ بِشَكْلِ وَاضْعَفَ، وَمِنْ ثُمَّ سَنَقُومُ  
بِالْبَرَدَ وَالْمَنَاقِشَةِ فِي الْقَسْمِ الثَّانِيِ.

حَاَصِلُ الْفَكْرَةِ: أَنَّهُ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الدِّيَنَ لَا يَخَالِفُ حَقُوقَ الْإِنْسَانِ  
الْفَطَرِيَّةِ؛ لَأَنَّ مُخَالِفَتِهَا تَعْدُ ظُلْمًا لِلْإِنْسَانِ، وَالظُّلْمُ لَا يَصْدُرُ مِنَ الدِّيَنِ  
وَالسُّرِّيَّةِ؛ لَأَنَّهُ أَمْرٌ قَبِيْحٌ، بَلَّ الدِّيَنِ جَاءَ لِيُعَزِّزَ هَذِهِ الْحَقُوقِ الْفَطَرِيَّةِ

وهو حق ندره بالوجودان؛ إذ من الواضح وممّا ندركه بالوجودان أن ليس للأحد حق السلطنة على الآخر إلا إذا خُول بذلك، فإذا أدركنا هذا الحق الناطري فإنه تتحقق وظيفة الدين حينئذ في إرشاد الناس إلى اختيار الأفضل من الحكّام، ولا يمكن أن يُجبر الدين الناس على اختيار حاكم معين، ولذا يقول الإمام علي عليه السلام: «نفسه حول هذا الموضوع»، الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدهما يموت إمامهم أو أن لا يقتلون، ضالاً كأن أو مهتدياً، مظلوماً كأن أو ظالماً، حلال الدم أو حرام الدم، إن يقدموه عملاً ولا يحثوا حدثاً، ولا يقدموا بيداً ولا بيدوا بشيء قبل أن يختاروا أنفسهم إماماً يجمع أمرهم، عفيفاً، عالماً، ورعاً، عارفاً بالقضاء والستة، يجمع أمرهم، ويحكم بينهم، ويأخذ للمظلوم من الظلم، فالإمام عليه السلام يقرّ أن حق اختيار الإمام والحاكم هو من حقوق الناس، فهم الذين لهم الحق في اختيار الحاكم، لا أنه يفرض عليهم

فريضاً.  
إذاً أتصح ذلك، فلا بد - إذا أردنا أن نفهم حادثة الغدير فهاماً صحيحاً -  
الآن نفصل بين حادثة الغدير وبين ما أثبتناه قيل قليل من أن الدين لا  
يختلف الحقوق الفطرية للإنسان، وإنما كنا بعدين عن الفهم الحقيقي  
لحادثة الغدير.

**فكيف يمكن لنا أن نفهم حادثة الغدير فهمًا صحيحًا عميقاً؟**

للإجابة عن هذا التساؤل ينبغي الالتفات إلى مجموعة من الأمور قبل الخوض في دلالات حديث الغدير؛ بحيث تبيننا هذه الأمور على فهم حديث الغدير فهمًا صحيحًا.

**الأمر الأول:** هو ما قررناه سابقاً، من أن حق انتخاب الحاكم هو من الحقوق الفطرية للإنسان التي ندركها بالوجدان، والذين لا يمكن أن يخالفون الحقوق الفطرية؛ لأنَّه ظلم قبيح.

**الأمر الثاني:** إن الطريقة العقلائية التي يمكن من خلالها انتخاب الحاكم هي التي تسمى بالشّورى، وهي ما يُصطلح عليه في العصر الحديث بالديموقراطية، أي: حكم الأغلبية، أو الأخذ برأي أغلبية الشعب؛ إذ إن هذه الطريقة هي المتناهية مع فطرة الإنسان في اختيار الحاكم.

**الأمر الثالث:** إن النّظرية التي يطرحها الشّيعة في تنصيب الحاكم هي نظرية تخالف الديموقратية، والتي هي طريقة عقلائية لاختيار الحاكم، ييل تخالف الحقّ الفطري للإنسان في انتخاب الحاكم؛ لأنّها تفرض على الشعب حاكماً معيناً من دون أن تكون للشعب بِيَه في ذلك، بحيث يكون هناك تجاهل لآراء الأمة، وهذا ممّا لا ينسجم مع الدين كما أوضح سماحة الإمام.